A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/7/Add.9
31 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا

التقرير العاشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام بشأن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا (A/C.5/51/37/Add.1)، الذي يقدم معلومات عن نتيجة المباحثات التي جرت في الآونة الأخيرة بين الأمم المتحدة والمقاول في أديس أبابا بشأن تسوية التأخيرات الزمنية والمطالبات المالية، فضلا عن التكاليف الإضافية الناشئة عن عقد الشبكة الهاتفية.

٢ - ويقدر الأمين العام التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ ١١٥,٢ مليون دولار تقريبا، بزيادة قدرها ٧,٦ مليون دولار عن الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة والتي تبلغ ١٠٧,٦ مليون دولار. علاوة على ذلك، يقترح الأمين العام استخدام الفائدة المستحقة عن حسابي التشييد الجاري الخاصين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتعويض الزيادة في تكاليف مشروع أديس أبابا. وحسب ما جاء في الفقرة ١٠ من التقرير (A/C.5/51/37/Add.1)، فإن مجموع الفوائد التي ستكون متاحة لتغطية التكاليف الإضافية الزائدة عن الاعتماد الذي يبلغ ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار سيبلغ ٣٧٣ ٩١١ ٧ دولارا.

٣ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٤ من التقرير أن الأمم المتحدة والمقاول قد اتفقا على تسوية نهائية بمبلغ ٧٧,٢ مليون وحدة نقدية أوروبية (٩٤,٣ مليون دولار بأسعار الصرف في أيار/مايو ١٩٩٧). وجرى إبلاغ اللجنة، بناء على طلبها، أن مجموع المطالبات المبدئية التي تقدم بها المقاول بلغ ١٠٣ مليون وحدة نقدية أوروبية، موزعة كالتالي:

(أ) ٧٣ وحدة نقدية أوروبية قيمة الأعمال؛

(ب) ١٢ مليون وحدة نقدية أوروبية مقابل التقلبات في سعر الصرف؛

(ج) ١٨ مليون وحدة نقدية أوروبية مقابل الآثار المالية المترتبة على التأخيرات المزعم أن الأمم المتحدة فرضتها أو تسببت فيها.

٤ - وجرى إبلاغ اللجنة أن الرصيد غير المدفوع من التسوية المتفق عليها التي تبلغ ٧٧,٢ مليون وحدة نقدية أوروبية قد بلغ ٦,٢ مليون وحدة نقدية أوروبية في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧؛ ووفقا لبنود اتفاق التسوية سيجري دفع هذا المبلغ في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٥ - علاوة على ذلك، وكما جاء في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، فبالإضافة إلى المطالبات المقدمة من مقاول المشروع، يعتزم مقاول الشبكة الهاتفية تقديم مطالبة مالية مقابل الأعمال الإضافية والتأخيرات الزمنية، بيد أن الأمين العام يتوقع، في حالة تقديم مقاول الشبكة الهاتفية لأي مطالبة، أن يصبح بالإمكان تغطية المبلغ في حدود التكلفة النهائية المقدرة للمشروع.

٦ - وكما يتضح من الجزء الأول من الفقرة ٩ من التقرير، فإن تكلفة المشروع النهائية (١١٥,٢ مليون دولار) قد لا تكون في الواقع نهائية حقيقة لأنها مرهونة بتسوية المطالبة المتوقعة فيما يتعلق بالشبكة الهاتفية والتغييرات الناشئة عن تقلبات سعر الصرف. بيد أن الجملة الأخيرة من نفس الفقرة توضح أن ذلك ينطوي على زيادة قدرها ٥٩٤ ٦٥١ ٧ دولارا (بسعر الصرف في أيار/مايو ١٩٩٧) عن المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة وقدره ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار، ويضاف ذلك إلى التكلفة الإجمالية التقديرية للمشروع التي تبلغ ١١٥,٢ مليون دولار. وقد جرى تزويد اللجنة، بناء على طلبها، بتفسير للفقرتين ٨ و ٩ من التقرير. فقد أفيدت اللجنة بأنه استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إعداد التقرير، كان التقدير الذي يبلغ ١١٥,٢ مليون دولار هو أفضل تقدير للتكلفة الإجمالية للمشروع، في ضوء المطالبة التي سترد من مقاول الشبكة الهاتفية والتقلبات في سعر الصرف. وعندما ذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره أنه يتوقع أن يتم تغطية قيمة المطالبة في حدود التكلفة المقدرة التي تبلغ ١١٥,٢ مليون دولار، فإنه قد حدد فعلا مبلغا اعتبره مطالبة أو مطالبات لها ما يبررها بصرف النظر عن موقف المقاول.

٧ - وحسب ما جاء في الفقرة ١٠ من التقرير، يقترح الأمين العام استخدام الفائدة المستحقة على حسابي التشييد الجاري الخاصين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتعويض الزيادة في تكاليف مشروع أديس أبابا، وذلك تجنبا لطلب اعتماد إضافي من

الجمعية العامة للمشروع. وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى أن البند ٤-١ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ينص على ما يلي:

"تشكل الاعتمادات التي تقرها الجمعية العامة تفويضا إلى الأمين العام بعقد التزامات ودفع مبالغ للأغراض التي أقرت من أجلها الاعتمادات وفي حدود المبالغ المعتمدة".

لذا، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن الزيادة، التي تبلغ ٥٩٤ ٦٥١ ٧ دولارا (بسعر صرف أيار/مايو ١٩٩٧) عن مبلغ ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في السابق، ينبغي النظر فيها في إطار آلية الاعتمادات الإضافية، وليس في إطار استخدام الأموال المتاحة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الغرض الأساسي من حسابات التشييد الجاري هو إتاحة ترحيل المبالغ؛ وأن الفائدة المستحقة على مثل هذه الحسابات عادة ما تقيد لحساب الباب ٢ من الميزانية الخاص بالإيرادات.

٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء الاعتبارات والتعليقات التي ذكرتها عاليه، بأن تأذن الجمعية العامة باعتماد إضافي قدره ٥٩٤ ٦٥١ ٧ دولارا لتشييد مرافق مؤتمرات إضافية في أديس أبابا زيادة عن الاعتماد البالغ ٩٠٠ ٥٧٦ ١٠٧ دولار الذي وافقت عليه في السابق للمشروع. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بتمويل اعتماد إضافي قدره ٥٩٤ ٦٥١ ٧ دولارا من خلال استخدام الفائدة المستحقة على حسابي التشييد الجاري الخاصين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبذلك يمكن تجنب الحاجة إلى حصة إضافية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ (ج) من تقرير الأمين العام أنه يوصي بأن تطلب الجمعية العامة إليه أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا شاملا عن عملية التشييد في أديس أبابا في سياق التقرير المرحلي عن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا.